أزمة البرجوازية المحلية في المناطق المحتلة

بقلم: حنا عميرة

بات من الواضح الان، ومنذ زمن طويل ان بقاء الاحتلال، لا يصيب بالضرر فقط، القطاعات الشعبية من السكان بل يمتد ليشمل قطاعات عريضة من البرجوازية المحلية، ويمنعها من التطور، او حتى من تحديد شكل لها.

بعض الحقائق الاحصائية

بلغ عدد العمال في القطاع الصناعي (المقصود صناعات استهلاكية خفيفة) في الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي ، ١٤ الف عامل في الضفة الغربية وحوالي ٧ الاف عامل في قطاع غزة، وتفيد الاحصائيات الاسرائيلية ان هذا الواقع لم يتغير خلال الـ ١٠ سنوات الماضية من الاحتلال، بل ان عدد العمال في قطاع غزة قد انخفض الى ٦ الاف عامل وفي المجال الزراعي ايضا انخفضت مساحة الاراضي المزروعة، فهنالك حوالي ٢٥٠ الف دونم صودرت من اصحابها، بالاضافة الى ١٠٠ الف دونم تركها مزارعوها، لانعدام امكانياتهم في رفع انتاجها لمواجهة المنافسة الاسرائيلية.

ان الانتاج الصناعي يشكل قاعدة النمو البرجوازي، لكن عدم الاستقرار السياسي،وعدم القدرة على منافسة الاحتكارات الاسرائيلية، والضرائب المختلفة والتاثير المدمر لازمة الاقتصاد الاسرائيلي على اقتصاديات المناطق المحتلة بسبب وحدة السوق لا يؤدي فقط الى وقف نمو البرجوازية المحلية، بل يؤدي ايضا الى تسريب ما يتبقى من اموال الى الخارج، ويكون المتضررون الحقيقيون من هذه العملية في نهاية المطاف هم الفئات الشعبية من المواطنين. لقد ازداد النمو الطبقي للسكان خلال الـ ١٠ سنوات السابقة بنسبة حوالي ٢٠ بالمئة، بينما تراجع حجم الانتاج الصناعي والزراعي في المناطق المحتلة الى الوراء.

ان هذا الواقع المفروض قد زاد من تبعية واعتماد المناطق المحتلة، وحولها الى سوق للمنتجات الاسرائيلية ووسيلة لتسريبها الى الاسواق العربية (بفضل سياسة الجسور المفتوحة) ومصدر للايدي العاملة الرخيصة. كما انه يؤدي الى هجرة حوالي ١٥ الف مواطن سنويا، (حسب الاحصائيات الرسمية) ، هذا بالاضافة الى حملة التصاريح السنوية، والمتواجدين دائما في الخارج.

ان دفاع البرجوازية المحلية عن نفسها في ظل الظروف الحالية، لم يرتفع بعد الى مستوى النضال السياسي الفعال ويتضح ذلك في ابتعادها عمليا عن صيغة التحالف الوطني، ان تضرر مصالحها يجعلها راغبة بزوال الاحتلال، ولكن خوفها من الجماهير والنضال يحبط نشاطها لترجمة رغباتها هذه الى اعمال. اما الفئات العليا من البرجوازية فتلجا اما للازدهار او الاكتناز وهذا غير مفيد لها، واما وهذا هو المتبع الان، الى تسريب اموالها، واستثمارها في الخارج، كوسيلة مضمونة للدفاع عن النفس.

وتحاول بعض الاتجاهات ان تفسر عدم توجه برجوازية المناطق المحتلة، نحو اقامة مشاريع انتاجية الى كونها "برجوازية غير مثقفة" وان هدفها النهائي هو "اكتناز الاموال فقط" وتنتهي الى ان تضعها في مرتبة واحدة مع الاحتلال. ان هذه التفسيرات هي مجرد تفسيرات ذاتية وتفتقر الى الفهم الموضوعي السليم للواقع. لقد استفاد قطاع معني من البرجوازية التجارية من وجود الاحتلال بقيامه بدور الوسيط والوكيل للراسمال والشركات الاسرائيلية. وهذا الواقع لا ينطبق على القطاعات الاخرى من البرجوازية.

ان ضيق السوق بسبب ضعف القوة الشرائية، والمنافسة الخارجية، وعدم الاستقرار، وانعدام وسائل المواصلات الفعالة وباقي الخدمات الضرورية، والتخلف التكنيكي وغياب البنوك المحلية، بالاضافة الى عمل الراسمالي الفردي، هي الاسباب الموضوعية التي تمنع التطوير الصناعي، في المناطق المتخلفة بشكل عام، وليس الرغبات الذاتية للبرجوازية، التي هي مجرد انعكاس للواقع، وان رفض سلطات الاحتلال عندنا السماح بانشاء اي نظام بنكي محلي هو مثال واحد فقط.

النشاط البنكي ممنوع

ان تطور علاقات الانتاج الراسمالية يثبت المقولة التالية، بانه بواسطة البنوك، تستطيع البرجوازية ان توسع الانتاج، وان تزيد من عدد العمال الذين تستثمرهم، وان تحصل على المزيد من الارباح، وهذا يعني ان البنوك تتولى عملية تسيير حركة الراسمال، فهي من جهة تستجمع كافة الرساميل غير العاملة، ومن جهة اخرى تضع راسمالا نقديا، لفترة معينة من الزمن، تحت تصرف اولئك الراسماليين، الذين يشعرون بحاجة اليه مقابل فائدة مئوية معينة.

ومن الناحية التاريخية نمت البرجوازية في فلسطين، على الرغم من سياسة الامبريالية البريطانية والصهيونية في الميدان الاقتصادي، وانعكس هذا النمو في تاسيس "البنك العربي" في عام ١٩٣٠، ومضاعفة راسماله ثلاث مرات حتى سنة ١٩٣٦، وادى نجاح هذا البنك واتساع نطاق اعماله، الى تاسيس بنكين اخرين في عام ١٩٣٥، هما "البنك الصناعي العربي" و "البنك الزراعي العربي".

ولكن سلطات الاحتلال الان تمنع اي تطور اقتصادي في هذا الاتجاه. فقد رفضت كل الطلبات المقدمة لانشاء بنوك محلية جديدة، على الرغم من استيفاء الطلبات لجميع الشروط القانونية، واهمها حيازة سيولة نقدية محلية بـ الف ليرة اسرائيلية كحد ادنى وحيازة ٥٠ الف ليرة كاحتياطي (هذا بالاضافة الى مجموعة التقييدات والشروط) ومجموعة "شروط" الارتباط بالبنك المركزي الاسرائيلي، والتي يمنع حتى في حالة السماح باقامة هذه البنوك ممارستها لنشاطها على الصعيد المحلي. وفي المقابل فقد فتحت السلطات، المجال واسعا امام لشومي وديسكونت للعمل في المناطق المحتلة والتحكم في النشاط المالي فيها، ضمن الشروط التي يطبقها البنك المركزي الاسرائيلي.

لقد ادت هذه السياسة البنكية الاسرائيلية، بالاضافة الى اسباب اخرى طبعا، الى تشغيل الاموال في المناطق المحتلة، ومما ادى بالضرورة الى بقاء حجم الانتاج المحلي على ما هو.

تعقيب

ان السياسة الاقتصادية للسلطات الاسرائيلية خلال الثلاثين سنة الماضية لم تؤد الى وقف عملية تطور البرجوازية العربية، بل استهدفت بشكل اساسي منع نشوء طبقة برجوازية عربية تصبح ذات قوة اقتصادية في المستقبل.

لذلك فان الحصول على الاستقلال السياسي هو المقدمة الضرورية لاي تطور اقتصادي ثابت ومستقل، الذي يعني اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع. ان السير في هذا الاتجاه يفتح امامنا صيغة واسعة للتحالف الوطني، وهو الطريق الوحيد للخلاص من الازمة.

غادر الدكتور جابي برامكي رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس التعليم العالي، الضفة الغربية الى بغداد ليشارك في اعمال دورة رؤوساء الجامعات العربية. ومن المنتظر ان يعقد مجلس التعليم العالي اجتماعه الرابع العادي في الاسبوع الاخير من الشهر الجاري بعد عودة د. برامكي من رحلته.

و "الطليعة" ستحاول من خلال التحقيق التالي القاء بعض الضوء على هذا المجلس وغاياته، والظروف التي رافقت تكوينه.

لم يكن شعبنا العربي، في الارض الفلسطينية المحتلة، اشد لحساسا الى حاجته الملحة الى التعليم الجامعي، والثقافة العالية، في وقت ما منه في هذا العقد، الذي تميز بضغط الاحتلال وممارساته التي يحاول من خلالها ان يحيطه باطر لا تسمح بتطوره وتحقيق طموحاته او تسمح له بمد قامته وفرض شخصيته.

ولقد يزيد من احساسه بهذه الحاجة الايمان بان العلم والثقافة هي سبيله الوحيد، الى ترسيخ جذور هويته، والى تجديد طرح علمه وثقافته في افاق امتدت اليها من قبل. فانارت ظلماتها، والى التعريف بحضارته الضاربة في اصول التاريخ، والى الاسهام بنصيبه في خلق المجتمع الجديد، وبالتالي الى حمل العالم المتمدن على الشعور به والتعرف على قدراته الخلاقة المتميزة .

ولكن هذا الشعب، بما شاء له القدر، وبما ساء من الحظ تقوم العوائق في سبيله، حتى لكانها تسير ضمن خطة متسقة متكاملة، ولعل اقلها، مقامه على ارضه في غربه!!! وعلاقته بامته يعبرها على جسور من الاختناق والكبت! وكذلك، لم يكن طريقه للاستزادة من العلم والمعرفة، والتوسع في الثقافة، ميسورا ابدا، ولا ممهدا ابدا... بل كان وباستمرار، مليئا بالاشواك، بالغ الصعوبة!!

وتمثل محاولات هذا الشعب في ختام كل سنة دراسية للحاق بجامعات البلاد العربية، بل والغربية، والامريكية وجامعات دول اوروبا الشرقية كذلك تمثل ذروة الصمود والاصرار ويتناثر ابناء شعبنا فوق كل ارض، غير عابئين بما تثقل كواهلهم، مثونة الغربة وارتفاع الكلفة في الطلب !

ولقد يمكن القول، بان الحاجة الملحة للاخذ بيد طلاب العلم والثقافة ومحاولة التنسيق بين المطالب المتزايدة باطراد، وخلق مجالات الاستيعاب، والتوفيق بين ما هو كائن، وما يمكن ان يكون، مع التعاون مع الكليات الجامعية القائمة في الضفة الغربية، على قلة امكاناتها، وعدم كفايتها - حتى الان - يمكن القول، بان ذلك كان وراء التفكير في تاسيس مجلس التعليم العالي في الاراضي العربية المحتلة، كهيئة وطنية عليا، تشرف على قضايا التعليم والثقافة.

تنادى المغتمون بشؤون التعليم، والغيورون عليه، الى ندوة في موضوع "التعليم الجامعي" بادرت الى الدعوة اليها، نقابة اصحاب المهن الهندسية، فرع الضفة الغربية، ومقرها في بيت حنينا - القدس.

واستمر الحوار، في جدية ظاهرة، وتعميم واضح، على الخروج من حيز الفكرة، الى حيز العمل، حتى لم تكف الندوة الواحدة في ٧٧.٦.١٧ فاعقبتها اخرى في ٧٧.٩.١٨.

وفي اللقائين، استغرق الحوار الجاد والواعي، قضايا التعليم العالي، والثقافة العربية، ومشكلات الخريجين، وبخاصة خريجو المدارس الثانوية واساتذتها، ومناهجها، وقدمت اوراق عمل، ودراسات واحصائيات، حول المؤسسات الجامعية العربية الموجودة حاليا، مع تاريخ للمحاولات التي سبقت - زمن الاحتلال البريطاني- لاقامة جامعة عربية في فلسطين، واهمية دورها في خلق جيل قادر على حمل المسؤوليات، ومواجهة التحديات. كما عرضت دراسات للامكانيات المتوافرة والممكنة في الاراضي المحتلة، مع الاخذ بعين الاعتبار ظروف غياب سلطة وطنية فلسطينية، تقوم بالاعداد والتخطيط لبرامج تربوية وثقافية، وعلمية. تاخذ باعتبارها وبالضرورة المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وتاكيد حقه، في الوجود في وطنه، وفوق ترابه، مع الحرص على استمرار الوحدة الوطنية.

مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية

هيئة وطنية عليا تشرف على قضايا التعليم والثقافة

واستكمالا للمبادرة، بالدعوة لهذا الحوار، وايمانا بضرورة ترجمة نتائج المناقشة في دور تها، الى حقائق عملية ملموسة، ومن اجل تعميق الفكرة بما للتعليم من شأن خطير في حياة الشعوب ومستقبلها بصورة عامة، وبما له من اثر خاص وبالذات في الاراضي العربية المحتلة، وبدافع من الاحساس الصادق بالتعلق المباشر لهذا الموضوع بكل مواطن، قررت نقابات المهندسين والمحامين والاطباء والصيادلة واطباء الاسنان والمهندسين الزراعيين المصرونة (بمجمع النقابات المهنية) تاسيس هيئة عليا للتعليم والثقافة باسم "مجلس التعليم العالي" وتكون "القدس" مركزه مع امكان ان تنشأ له مكاتب وفروع في المدن الاخرى.

وقد تكون هذا المجلس بالفعل، وتشكلت هيئاته، ولجنته التنفيذية واللجان الفرعية التي تتابع اعماله وتنفذ مقرراته، وقد تم كل ذلك من خلال نظام اساسي، اجمع الحاضرون على اقراره نجتزئ هنا بعض جوانبه التي نرى ضرورة الاعلام بها:

غايات واهداف المجلس

التنسيق بين الجامعات القائمة وتطورها، والعمل على انشاء جامعات ومعاهد عليا حسب الحاجة، واجراء دراسات وبحوث هدفها الارتفاع لمستوى التعليم والثقافة، وتطوير بعض الكليات القائمة الى المستوى الجامعي.

اللجنة التنفيذية

وتتكون من تسعة اعضاء برئاسة الدكتور جابي برامكي وامين سر مهدي عبد الهادي وامانة الصندوق كريم خلف الذين يشكلون المكتب الدائم لما المجلس ليضم ٥٥ عضوا بينهم رؤوساء عدد من البلديات وشخصيات معروفة في حقل التعليم والعمل الاجتماعي

همسة

ظاهرة غريبة موجودة في بلدي.. مقابرنا مفتوحة، لا اليوم تنظيم حتى في عملية الموتى... رايت مقابر كثيرة في بلدان عديدة وقربها... مقبرة... الذين راحو ضحية الحرب الدائرة والتي تسمى عندنا بـ "الانجليز"... لا تعدو عن كونها منتزها صغير.. وورود.. اي تنظيم ارئع.

فالديانات جميعها تؤكد على معتقديها باحترام المقابر وزيارة مقابرهم، حتى تكون ذكرى لمن ما زال حيا... وكلنا نزار...

ونحن كمسلمين في نفس نعمل على العكس من ذلك... نبني للمقابر اسوارا بحيث منافع عامة مجاني في الطلق... لا نظافة فيها... اعتقادي ان مسؤولي البلديات والاوقاف يعتبرونها اندس الدليل على ذلك انها اماكن القاذورات، وهياكل السيارات.

كلي ايمان انه لو مسؤولو البلدية او الاوقاف انهم سيموتون غدا وسيقبرون فيها... وسياتي شخص ما لقبر حاجته... على اخر ما تبقى المسؤول من حفنة تراب تحتها... ما نام ليلته قط والله انه سيتمنى وهو راقد تحت ان يقف للحظات ليرى المسؤولين الجدد في البلدية والاوقاف.

ابو الهيثم